

في لقاء رجال الأعمال بالبلدين:

3 مجالات للتعاون الاستثماري بين مصر وألمانيا

كتبت - عزة نصر
ونجلا الرفاعي:

أعلن د. عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام أن هناك ثلاثة مجالات يمكن لرجال الأعمال الألمان مشاركة الشركات المصرية الاستثمار فيها وهي قطاع الغزل والنسيج وقطاع الصناعات الدوائية وقطاع الصناعات المعدنية.

وأضاف أن هذه المشروعات لن تحتاج إلى رهوس أموال ضخمة وإنما كل ما تحتاجه هو الخبرة الفنية والإدارية الحديثة جاء هذا في اللقاء المشترك لجلس رجال الأعمال المصري - الألماني - بمناسبة افتتاح الدورة الثانية والثلاثين لسوق القاهرة الدولي حيث التقى رجال الأعمال بكل من د. عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام وديوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد ودي. إبراهيم فوزي رئيس الهيئة العامة للاستثمار حول مائدة مستديرة كان أطرافها رجال الأعمال المصريين برئاسة د. أحمد عز ورجال الأعمال الألمان برئاسة د. هنريش بنتر.

وتحدث د. عاطف عبيد عن التخصص في مصر فأشار إلى أن عدد الشركات المراد تخصصتها هو 314 شركة تم تخصيص 125 شركة منها بالفعل حتى الآن والباقي سيتم تخصصته خلال العامين القادمين بمعدل 4 شركات في المتوسط كل شهر.

وتحدث د. عاطف عبيد عن أن هناك 3 مشروعات لها أهميتها الكبرى والتي يمكن للجانب الألماني المساهمة فيها وخاصة وأنها لا تحتاج إلى رهوس أموال ضخمة وإنما كل ما تحتاجه هو الخبرة الفنية والإدارية الحديثة وهذه المشروعات تركز في قطاعات الغزل والنسيج بما فيها من أقمشة ومنسوجات وغزل وصياغة وتجهيز وملابس جاهزة فضلا عن قطاع الصناعات الدوائية وقطاع الصناعات المعدنية.

د. عبيد:

خصخصة 189 شركة خلال العامين القادمين

وأضاف د. عبيد أن ما يشجع على الاستثمار في هذه المشروعات هو أن البنية الأساسية لهذه المشروعات الثلاثة موجودة كما أن العمالة متوافرة والتجهيزات موجودة وكل ما تحتاجه هو الخبرة الفنية رفيعة المستوى. وعلى الجانب الآخر تحدث د. يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد عن سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر وما تم من برامج للإصلاح وقال إن دليل هذا النجاح هو انخفاض عجز الموازنة العامة إلى أقل من 1% وانخفاض معدل التضخم إلى معدل يتراوح ما بين 3.8% - 3.8%.

كما تحدث عن الإصلاح الإداري والمالي والمؤسسي الذي تشهده مصر حالياً وركز على كيف يدار الاقتصاد المصري فقال إن هناك 5 مبادئ تحكم اتخاذ القرار الاقتصادي في مصر وهذه المبادئ هي 1- الشفافية وهو ما يعتبر مبدأ مهم في إدارة الاقتصاد المصري أما المبدأ الثاني فهو التوقع تفادياً لحدوث أية مفاجآت بحيث أنه إذا حدث أي تغير فإنه يكون تغيراً تدريجياً ومتوقفاً وليس تغييراً فجائياً أما المبدأ الثالث فهو مبدأ المسئولين حيث يتعين على أي مسئول قبل اتخاذ أي قرار أن يتوخى الحذر لأن أي قرار من



د. عاطف عبيد



أحمد عز

البدا الخامس فهو الجماعية والإشراف والتوجيه وهو ما لا يتناقض مع اقتصاديات السوق ولا يعني التدخل وإنما يعنى مراقبة سير العمليات الاقتصادية والتوجيه عند اللزوم.

الاقتصاد من شأنه التأثير في مصالح الأفراد أما المبدأ الرابع فهو القرار الجماعي فأى قرار يتم اتخاذه على مستوى الحكومة يتم اتخاذه بشكل جماعي بمعنى أنه يصاغ وينفذ بطريقة جماعية أما

عاطف عبيد:

طرح 11 مطارا أمام المستثمرين الألمان

كتب - مصطفى خلاف:

أعلن الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال أن الحكومة تركز في خططها على دعم وتشجيع جميع الاستثمارات سواء العربية أو الأجنبية. ويأتي في مقدمتها الاستثمارات الألمانية. مشيراً إلى أن مجالات الاستثمارات المطروحة أمام الجانب الألماني كثيرة ومتعددة ويأتي في مقدمتها المساهمة في تنمية المشروعات العملاقة وخاصة توشكي حيث يوجد نحو نصف مليون هكتار يمكن زراعتها وإقامة مشروعات عليها وذلك خلال الخمس السنوات القادمة وأنه يوجد في ذات الوقت حوالي 4 ترع جديدة في المشروع مطروحة أمام الاستثمارات الألمانية والأجنبية عملاً على إقامة محطات رفع ضخمة. وقال د. عبيد في تصريحات له - للعالم اليوم - على هامش اللقاء الثاني لرجال الأعمال المصريين والألمان بمناسبة سوق القاهرة الدولي صباح أمس إن هناك 17 محطة لتوليد الكهرباء مطروحة للاستثمار أمام القطاع الخاص الألماني بتكلفة تصل إلى حوالي 8.5 مليار دولار. كما توجد مشروعات لنقل الغاز بواسطة خطوط أنابيب خاصة إلى الدول المحيطة. كما تطرح مصر أمام الاستثمارات الألمانية مشروعات في مجال تكرير البترول والغاز بالأسعار العالمية. بالإضافة إلى بناء المطارات لخدمة السياحة وذلك بنظام B.O.T. وذكر د. عبيد أنه يوجد حوالي 11 مطاراً معروضة للاستثمار أمام القطاع الخاص الألماني منها 3 مطارات بنظام B.O.T بالإضافة إلى إنشاء 5 مطارات أخرى جديدة.

أحمد عز:

لقاءات استثنائية داخل اتحاد الصناعيات بين الشركات المصرية والألمانية

وتحدث د. إبراهيم فوزي رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة عن أن مصر أصبح لديها الآن جميع الامكانيات اللازمة لتصبح قاعدة للإنتاج والتصدير للأسواق الأوروبية بالجودة والسعر التنافسي المطلوب مشيراً إلى أهمية التعاون المصري - الألماني وموضحاً أن المستقبل سيشهد المزيد من التعاون الاقتصادي خاصة في مجال إقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة استناداً إلى الخبرة الطويلة للاستثمارات الألمانية في مصر وإلى نماذج النجاحات المتعددة التي حققتها الاستثمارات الألمانية في مصر. وفي استعراضه للعلاقات المصرية - الألمانية قال د. فوزي أنها علاقات متميزة وأن الحكومة المصرية تقدر الموقف الألماني من اتفاقية الشراكة المصرية - الأوروبية وقال أننا نريد مشاركة ومساعدة الأصدقاء الألمان لإقامة مشروعات استثمارية ألمانية على أرض مصر يتم تخصيص إنتاجها للتصدير والاستفادة بالمزاي التي يتيحها مناخ الاستثمار في مصر وفي مقدمة ذلك العمالة الوفيرة والمتجددة والمندربة والمنخفضة التكاليف والإعفاءات الضريبية للمشروعات الاستثمارية التي تمتد

لاكثر من 20 عاماً والمزايا المنصوص عليها في قانون ضمانات وحوافز الاستثمار مثل منح الإقامة الدائمة لرجال الأعمال الألمان لمدة 5 سنوات بمجرد تأسيسهم لشركات استثمارية ألمانية على أرض مصر وحريةهم في استخدام الخبرات الألمانية دون حدود أو قيود فضلاً عن حريةهم في تحويل الأموال والأرباح.

وقال المهندس أحمد عز وكيل اتحاد الصناعيات أن الخطوة القادمة هي تحديد قطاعات معينة للتعاون معها من خلال دعوة 3 أو 4 شركات كبيرة للاستثمار فيها والقطاعات المرشحة هي البتروكيماويات، الكيماويات سيتم إقامتها في مشروع خليج السويس بالإضافة أيضاً لصناعة مكونات السيارات. قطاع الصلب.

وقال أحمد عز أن ما يلفت الانتباه في هذا اللقاء أن كبرى الشركات الألمانية ترغب في الاستثمار بالمشروعات العملاقة، في توشكي، السويس، بورسعيد.

ولاول مرة داخل اتحاد الصناعيات تم ترتيب لقاءات ثنائية بين الشركات المصرية والألمانية والصلب والمنسوجات، القطاع المصرفي.

وقال د. نادر رياض رئيس شركة بافاريا مصر الاستثمار في مصر واحد المستثمرين المصريين في ألمانيا: إن مصر بالنسبة للألمان ليس تصديعاً وتصديراً للعالم الخارجي كما تفعل الشركات الألمانية في بعض الدول العربية لكن المسألة في مصر تختلف حيث تكون عبارة عن مشروعات وإنتاج واستهلاك للمستهلك المصري.

وأوضح أن مصر تمك البنية الأساسية اللازمة لأكبر المشروعات الضخمة مؤكداً أن مصر أسرع دولة في الشرق الأوسط في إعطاء الموافقات بالنسبة للمشروعات ولا توجد أي حواجز على دخول أو خروج أي أموال منها.